

## قانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٧

برسم موازنة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات  
للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

باسم الشعب

(رئيس الجمهورية)

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :  
(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بمبلغ ١١٣١٥٤٥٠٠ جنيه (فقط وقدهه مليار ومانة وواحد وثلاثون مليوناً وخمسماة وخمسة وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمبلغ ٢٦٤٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدهه مائتان وستة وعشرون مليوناً وأربعمائة ألف جنيه) موزعة كالتالي :  
- أجور بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه .  
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٩١٤٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمبلغ ٧٧٤٧٥٢٠٠ جنيه (فقط وقدهه سبعمائة وأربعة وسبعين مليوناً وسبعمائة واثنان وخمسون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمبلغ ٥٤٨٣٥٢٠٠ جنيه (فقط وقدهه خمسمائة وثمانية وأربعون مليوناً وثلاثمائة واثنان وخمسون ألف جنيه) منه مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بـ ٣٥٦٧٩٣٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وستة وخمسون مليوناً وسبعمائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٥٥٦٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسالية بمبلغ ٣١١٢٣٣٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بـ ٣٥٦٧٩٣٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وستة وخمسون مليوناً وسبعمائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسالية متعددة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذا الجهاز بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

(المادة الثامنة)

يلقىم الجهاز ببراعة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للجهاز السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء، بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٧ ينضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وي العمل كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ١١ يونيو سنة ٢٠٠٧ م) .

حسني مبارك

卷之三

الرسالة بالخطبة

الاستهلاك الاجمالي خلص الى ان وزارته اطلقت بين الهيئة ويهود استهلاع رأى الجهاز المركزي للنظام والادارة .